السياسة التعليمية الاستعمارية في إفريقيا

"نموذج المغرب العربي"

د.لحسن أوري
أستاذ التعليم العالي مساعد
الكلية متعددة التخصصات
تازة – المملكة المغربية
historienourri0@gmail.com

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
لحسن أوري ، السياسة التعليمية الاستعمارية في إفريقيا.- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني عشر ؛ يونيو ٢٠١١. ص ٣٥ – ٤١. (www.historicalkan.co.nr)

مقدمة

تميز المشروع الاستعماري الذي استأنفته بعض القوى الأوربية وخاصةً بريطانيا وفرنسا مع مطلع القرن التاسع عشر ، بمحاولة تفادي الأشكال التقليدية المتعددة خلال القرون السابقة في مجال السيطرة على البلدان الخارجة عن النطاق الأوربي والمستهدفة من قبلها. ويرجع هذا التطور إلى جملة من الأسباب من بينها انتباه القوى الاستعمارية آنذاك إلى التكاليف المادية والبشرية الباهظة المترتبة على أسلوب العنف الموجه ضد الأهالي الذين تروم تلك القوى إخضاعهم قبل الشروع في استغلال المجالات التي يعمرونها. لهذا اتضح جليًا بأن العنف لم يؤد سوى إلى إنتاج حلقات متواصلة من الصراع بين المستعمر والمستعمَر ، الشيء الذي جعل عملية الاستغلال تستغرق وقتًا طويلاً وتتطلب آليات وأدوات كفيلة بتحقيق ما لم تتمكن الآلة الحربية من تحقيقه. فما هي مساهمة المدرسة والمعلم في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ؟ وما هي المراحل التي مرت بها السياسة التعليمية بالجزائر ؟

أولاً: السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر مابين النظام العسكري وحكم الجمهوريين

١- مرحلة الحكم العسكري ما بين (١٨٣٢- ١٨٨٣):

كانت المؤسسات التعليمية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠ ، عبارة عن غرف صغيرة لصيقة بالمساجد والزاويا ، يتلقى فيها الأطفال الجزائريون الكتابة والقراءة والحساب تحت إشراف "طالب" يتقاضى أجره عينًا أو نقدًا من مؤسسة الأحباس أو من أولياء الأطفال الذي يشرف على تعليمهم. وقد استأثرت هذه المؤسسات باهتمام بعض السلطات المحلية الجزائرية التي تحمل بعض عناصرها مسؤولية الإسهام في توفير خيمة بديلة عن الكتاب يطلق عليها "الشريعة" في المناطق التي كانت تفتقد إلى مثل هذه المؤسسات التعليمية[1]. ومن هذه المنطلقات فإن التعليم بالجزائر قبل ١٨٣٠ لم يكن خاضعًا لأي تنظيم بيداغوجي أو مالي واضح ، وكانت مستوياته مقتصرة فقط على الأولي. أما فيما يخص التعليم العالي ، الذي كان يلقن في المدارس ، معتمدًا على برامج موحدة قاعدتها القرآن الكريم واللغة العربية والشريعة ، مع بعض الاستثناءات التي سجلت في بعض المدارس ، باحتوائها لمواد وبرامج جديدة غير دينية كعلم البيان والفلك والهندسة والآداب[2] ، فقد كان نخبويًا لا يستقطب سوى فئة قليلة من أبناء وجهاء المدن و البوادي.

وأثناء تدخل السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر فإنها عانت من اضطراب وانقسام واضح بسبب افتقار هذا التدخل إلى معطيات مستقاة من فهم واستيعاب مكونات المجتمع الجزائري الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية[3]. وقد انعكس ذلك على هذا التدخل إلى حد أن الأمر تطلب تدخل وزارة الحرب الفرنسية لدى الملك الفرنسي من أجل تدارك الموقف ، حيث طالبت منذ ١٨٣٣ بتأسيس لجنة تحل" بإفريقيا" من أجل جمع في عين المكان كل المعطيات الكفيلة بتزويد الحكومة الفرنسية بمعلومات عن الوضعية التي تعيشها الجزائر أثناء مراحل الاحتلال الأولى ، والتدابير الواجب اتخاذها لتأمين مستقبل التواجد الفرنسي بها[4] ، وضمان الاستعمار

القار والدائم ، ونوعية العلاقات الواجب نسجها مع الجزائريين للحفاظ على التعايش الأوربي الجزائري بولاية الجزائر.[5]

كانت الخلاصة المهمة التي توصلت إليها هذه اللجنة ونبهت إليها الحكومة الفرنسية هي أن انعدام أية دراسة حول تقاليد المجتمع الجزائري وعاداته وأعرافه[6] كانت السبب الرئيسي في فشل السلطات الاستعمارية الفرنسية وارتباكها بين جملة المواقف السياسية المتباينة ، والتي أثرت بشكل سلبي على تدخلها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي هذا ، الذي كانت الصيغة الواجب اعتمادها فيه لتحضير الجزائريين وتعليمهم مثار نقاشات كبيرة ومتعارضة.

وقد ظهرت في أول الأمر سياسة العسكريين الفرنسيين ، التي كان هدفها الأساسي يدور حول ضرورة تكوين نخبة جزائرية مسيطرة لكنها فرنكفونية[7] من أجل تيسير تسيير البلاد. وقد ظهرت نواة أولى لهذه الصيغة فيما يسمى عند الجزائريين والمغاربة بـ" بيرو عراب" Bureau Arabe[8]. اعتُبرت هذه الفكرة التي تبنتها المؤسسة العسكرية الفرنسية بالجزائر خلال مراحل الاحتلال الأولى ، ورقة عمل عشوائية لا تستند إلى أية أسس علمية ، فساهمت بذلك في تحويل المؤسسات التعليمية الدينية كالزوايا و"المدرسات"Medersas" إلى أماكن مهجورة من التلاميذ[9]. وتم تعويضها بمدارس فرنسية للجزائريين فتحت الأولى أبوابها منذ ١٨٣٦ بالجزائر العاصمة وحلت بها اللغة الفرنسية محل اللغة العربية.[10]

ولم تقتصر سياسة العسكريين على إغلاق المدارس والمعاهد الدينية بالجزائر ، بل بادرت إلى القضاء والسيطرة على مواردها المالية ، بعد إلغاء التقليد الديني القاضي بتحويل بعض الأسس المالية عن طريق التحبيس لفائدة المؤسسات التعليمية والخيرية ودمج ثرواتها وخيراتها في الأملاك الخاصة بالدولة[11] فتحولت بسبب ذلك إلى غنيمة نهبتها السلطات الاستعمارية. وبسبب هذه الإجراءات التعسفية التي اتخذها الجيش الفرنسي في الجزائر ، توالت على طول البلاد عملية إغلاق معاهد التعليم الابتدائي ، باستثناء بعض الكتاتيب التي كانت تتلقى دعما من بعض الخواص ، فتضاءل عدد الطلبة وغادر جل العلماء المناطق التي امتدت إليها عمليات جيوش الاحتلال ، بينما تابع الآخرون ممارسة مهامهم كأئمة في المساجد يتقاضون مقابلها رواتب هزيلة لا تكفي لسد حاجياتهم بسبب غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.[12]

وكان الهجوم الذي شنته المؤسسة العسكرية بالجزائر على هذه المعاهد وعلى المؤسسات الدينية ، تحكمه خلفيات مصدرها التخوفات السلطات الفرنسية ، لأنها كانت ترى في الإرث التاريخي والحضاري الإسلامي قوة يمكن أن تهدد تواجدها بالجزائر بين الفينة والأخرى ، لذلك قررت تحطيم معالمها وتحجيم أكبر قدر منها ، فدعمت ذلك بغرس وتسريب أفكار استعمارية ضمن البرامج التعليمية الأولية التي حضرتها لفائدة المدارس الفرنسية المفتوحة في وجه الجزائريين ، روجت من خلالها لفكرة المقاطعة الفرنسية في شمال إفريقيا ، رغبة في عملية الاحتواء والإدماج التي صارت الأدبيات الفرنسية تكررها كلما أثارت الحديث عن الجزائر[13] والتي أصبحت بسببها حقوق الجزائريين أقل بكثير من حقوق المستعمرين.[14]

٢- أهداف السياسة التعليمية للسلطة العسكرية ونتائجها:

تماشيًا مع دعاة فكرة المدرسة الإدماجية ، أصبح المشروع الفرنسي يهدف إلى تحويل الجزائريين إلى فرنسيين حقيقيين[15] ، ففتحت في وجههم مدارس فرنسية ابتداء من سنة ١٨٣٦ ، وفرضت عليهم تعلم اللغة الفرنسية أثناء الدروس المسائية[16] ، وأجبرتهم على إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس بعدما استحدثت برامج تربوية إضافية كاللغة العربية والشريعة الإسلامية ، إلا أن ذلك لم يحقق أية نتيجة تذكر إذ لم يلتحق بهذه المدارس سوى ستين تلميذ خلال سنة ١٨٣٦[17] نصبت السلطات الاستعمارية لتعليمهم معلما جزائريا تعرض هو الآخر إلى ضغوط تربوية كبيرة أهمها الاقتصار على الشرح اللغوي للقرآن دون الخوض في معانيه وتفصيل شرحها.[18]

لقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة الساكنة الجزائرية المسلمة ، فأبدت تخوفها من المدارس العصرية التي تبنت مشروع إحداث القطيعة بين المجتمع الجزائري وثقافته الإسلامية خصوصا بعد تكاثر مؤسسات التبشير المسيحي التي أثرت على هذه المدارس حيث أصبحت أجنبية الإطار مسيحية الإدارة تميل بشكل كبير إلى التبشير والدعاية للمسيحية.[19]

ورغم احتراز الساكنة الجزائرية من التعليم العصري خلال مراحل الاحتلال الأولى ، فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تدخر جهدًا لمتابعة سياستها ، حيث أصدرت بتاريخ ١٤ يوليو ١٨٥٠ مرسومًا يقضي بتوسيع المشروع ليشمل باقي مناطق الولاية الجزائرية ، فتم تأسيس ست مدارس إسلامية فرنسية للذكور بالجزائر العاصمة ، وبقسنطينة ، وبون ولبليدة ، وبمستغانم ، ثم أربع مدارس أخرى لفائدة البنات بالجزائر العاصمة وبوهران وبون وبقسنطينة تبنت فيها تقسيما متوازيا للبرامج التعليمية المُدَرسة باللغة العربية وباللغة الفرنسية ، إذ ظلت طموحات فرنسا تهدف إلى صهر الشبيبتين الفرنسية والإسلامية الواحدة في الأخرى.[20]

وبفضل المجهودات المبذولة ما بين ١٨٥٠ و١٨٧٣ وصل عدد الحجرات الدراسية المفتوحة إلى أربعين حجرة ، إلا أن أغلبها أُغلق في سنة ١٨٧٣ ، بينما استمر البعض منها بشروط محتشمة تراجعت بسببها نسبة المتمدرسين بشكل كبير ولم تسجل إلا نتائج ضعيفة ،[21] تتضح من خلال التذبذب الذي عرفته نسبة المتمدرسات بمدارس البنات المسلمات التي استقبلت بالجزائر منذ أن فتحت أبوابها سنة ١٨٥٠ حوالي ١١٠ تلميذة ، لكنها سرعان ما تراجعت فتحولت بسبب ذلك إلى ورشة مهنية سنة ١٨٦١[22]. وتمكنت مدرسة البنات بقسنطينة من الاستمرارية في ظروف بئيسة ، حيث بلغ عددهن ١٧٦ تلميذة سنة ١٨٧٨ و١٥٧٣ تلميذًا مسلمًا بشتى أنواع مدارس الحكومة الفرنسية بالجزائر.[23]

وقد بادر المسؤولون الفرنسيون إلى فتح إعداديات عربية إسلامية بجانب المؤسسات التعليمية الابتدائية طبقا لمرسوم ١٤ مارس ١٨٧٥ ، في كل من قسنطينة ووهران ، تؤهل الملتحقين بها لتحضير دبلوم خاص يخول لهم إمكانية متابعة التعليم الثانوي أو الحصول على وظيفة إدارية أو دخول مدرسة الطب المحدثة بمرسوم ٤ غشت ١٨٥٧ التي فتحت أبوابها في وجه العرب الجزائريين الذين يطمحون لمزاولة مهنة الطب.[24]

أما بالنسبة لمتطلبات المؤسسات الدينية بالجزائر من أطر وموظفين في ميدان العدل والشريعة الإسلامية، فقننها مرسوم ٣٠ شتنبر ١٨٥٠ الذي أُحدثت بموجبه ثلاث مؤسسات إسلامية في كل من قسنطينة ولميدية وتلمسان، يشرف على العملية التعليمية بها أساتذة مسلمون، فاحتفظت هذه الأخيرة بطابعها الإسلامي التقليدي في البداية، وبطريقتها العشوائية في استقبال الطلبة التي لم تكن خاضعة لأية شروط ولا لأي تنظيم يقنن سن الالتحاق أو تاريخ التسجيل، أما بالنسبة لبرامجها التعليمية فكانت تلقائية لا تلتزم بأي برنامج تربوي وتوجيهي منظم، بسبب خضوعها للمراقبة المباشرة للسلطة العسكرية الفرنسية([25])، في الوقت الذي وضعت مجموع "المدرسات" Medersas والمدارس الفرنسية العربية والكتاتيب القرآنية والزوايا، بموجب مرسوم ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ تحت مراقبة مفتش المؤسسات التعليمية العمومية المفتوحة في وجه الجزائريين، كما كلفت لجنة بدراسة تكوين وتحضير المعلمين، واختيار الكتب المدرسية والبرامج التعليمية، فتحت على إثرها مدرسة عليا بالجزائر المدينة سنة ١٨٦٥ لضمان تكوين عشرين " تلميذًا معلمًا" Eléves-Maitres فرنسيا، و ١٠ من" الأهالي" الجزائريين.[26]

٣- مرحلة سياسة الجمهوريين في التعليم بالجزائر ما بين (١٨٨٣-١٩٢٩):

رغم المجهودات المبذولة من أجل إدماج المجتمع الجزائري في النظام التعليمي الجديد، فإن مساعي الحكومة الفرنسية بالجزائر شابها الارتباك والتردد، بعدما احتارت في اختيار الطريقة الواجب إتباعها لتعليم الجزائريين. وللإجابة على هذا الإشكال مرت الحكومة الفرنسية بالجزائر بمرحلة أخرى، أطلقت عليها الأدبيات الفرنسية "مرحلة الجمهوريين" ، والتي تبنت سياستهم الأطر التعليمية العلمانية انسجامًا مع تجربتها بفرنسا، تحت وصاية وتأييد جول فيري " Jules Ferry"، الذي جعل من المدارس الفرنسية العربية هي رمز انطلاقتها[27]، التي قننها مرسوم مؤرخ بـ ١٣ فبراير ١٨٦٣، الذي يقر بتأسيس مدارس يتلقى فيها الأطفال الجزائريون والأوربيون تعليما متقدما يركز على اللغة الفرنسية بهدف تجاوز مخلفات المدارس العربية الفرنسية التي أسسها العسكريون.[28]

وستظهر لأول مرة بعد إعلان المرسوم ودخوله حيز التنفيذ، عملية تقسيم المدارس إلى أنواع مختلفة، منها المدارس الأساسية التي فتحت أبوابها في المدن الرئيسية والمدارس التحضيرية والمهنية التي تم تأسيسها في التجمعات السكنية الصغيرة أو بالبوادي، إضافة إلى رياض الأطفال للذين تراوحت أعمارهم ما بين ثلاث وثمان سنوات. لقد راهنت الحكومة العامة بالجزائر على النتائج التي ستحققها هذه الأخيرة، من أجل إعادة خلق مدارس موازية للبنات الجزائريات، التي أبانت التجارب السابقة فشلها، فظلت لغة التعليم الأساسية حسب المرسوم هي اللغة الفرنسية، في الوقت الذي كانت حصص اللغة العربية لا يمكن تلقينها إلا خارج الجدول الزمني للحصص المدرسية الرسمية.[29]

إلا أن أهم ما توصلت إليه الحكومة الثالثة للجمهوريين الفرنسيين[30]، بعد مختلف المراسيم والقرارات التي أصدرتها سلطاتها بالجزائر، هو إجبارية التعليم الابتدائي للأطفال الذين تراوحت أعمارهم ما بين ٦ و١٣ سنة، وتوسيع الخريطة المدرسية بإنشاء مدارس بكل جماعة طبقا لمرسوم ٨ نونبر ١٨٨٧ القاضي بقبول الجزائريين بالمدارس الابتدائية الفرنسية، ومنح إمكانية موازية للأطفال الأوربيين بولوجهم المدارس الخاصة بالجزائريين، كما فتحت للجميع مدارس عليا ابتدائية ودروسا تكميلية وإعداديات وثانويات وجامعة، بالإضافة إلى الإشراف على تكوين أساتذة فرنسيين ومسلمين، وتشجيع التلاميذ المتفوقين على اعتياد استعمال اللغة الفرنسية لبلوغ درجات عليا من الثقافة وللانتقال من القاعدة إلى القمة.[31]

لقد كانت صيغة الاحتواء التي أسست عليها سلطات الاستعمار منطلقات سياستها التعليمية بالجزائر من بين أخطاء تجربتها بهذا البلد، لأنها عجلت منذ ١٨٥٧ بتنفيذ صيغة التعليم المختلط بالإعداديات الجزائرية بين الجزائريين والفرنسيين، بهدف "تكوين الشباب الجزائري خارج وسطه الثقافي دون المرور عبر مرحلة انتقالية تسمح بتحويل الشباب الجزائري إلى مناصر للحضارة الفرنسية، ووسيلة لتعميمها على باقي الجزائريين" ([32]).

أما بالنسبة لقضية تكييف التعليم بالشروط والمتطلبات المحلية، فلم تكن غائبة بل كانت حاضرة ونالت اهتمام جِين مير "Jeanmaire" بصفته أول من أسس التعليم الإسلامي للجزائريين ما بين ١٨٨٤ و١٩٠٨؛ وركز على أن يكون دور المدرسة في المجتمع الجزائري هو تنوير وتطوير الجزائريين وسط ثقافتهم وحضارتهم، دون السعي إلى اجتثاثهم من أصولهم لإدماجهم في الحضارة الغربية، والتركيز على تحفيز الجزائريين لفهم التطور الاقتصادي الفرنسي، من خلال المخططات المدرسية والبرامج التعليمية الابتدائية الصادرة ما بين ١٨٨٩ و ١٨٩٨. وتتضمن الاهتمام بحصص التعبير الشفوي ومادة الأشياء، بالإضافة إلى تخصيص مكانة مهمة للتعليم الفلاحي والمهني بمدارس البنات الجزائريات المسلمات، وإعداد الكتب المدرسية المتكيفة مع هذه البرامج، ثم إحداث شهادة الدروس المتخصصة للجزائريين.[33]

٤- حصيلة تجربة الجمهوريين الفرنسيين في الجزائر:

مهما كانت اهتمامات السلطات الاستعمارية بمجال التعليم، فإن نتائجها لا تترجم سوى تطور عددي بطيء لنسبة التلاميذ الجزائريين المسلمين الذين انتقل عددهم من (٣١٧٢) تلميذ خلال ١٨٨٢ إلى (١٢٢٦٣) تلميذ في سنة ١٨٩٢ ثم إلى (٢٥٩٢١) تلميذ خلال ١٩٠٢ ليبلغ سنة ١٩٠٧ حوالي (٣٢٥١٧) تلميذ موزعون بين كلا الجنسين، وقد احتفظ تعليم البنات الجزائريات بـ(٢٢٨١) تلميذة[34]. وزاد من تعميق الأزمة المالية للتعليم بالجزائر رفض الوزارة المعنية الإنفاق على المؤسسات التعليمية التي حاول إنشاءها جول فيري سنة ١٨٨٣ والتي بلغ عددها ١٥ مدرسة عملا بالتشريع المدرسي الفرنسي في الجزائر[٣٥]، انعدام ميزانية خاصة بتعليم الجزائريين ما بين ١٨٨٩ و١٨٩١، باستثناء بعض المجهودات المسجلة بفضل المبادرات التي قامت بها بعض البلديات[٣٦]، مما انعكس سلبًا على الإنجازات المدرسية نظرًا لضعفها خصوصًا خلال سنة ١٨٩٩ عندما رفضت البلديات الفرنسية في عمومها تقديم الدعم المالي لهذا المشروع الذي اعتبرته خطيرًا في نظرها.[٣٧]

وكانت السلطات الفرنسية بالجزائر تترقب منذ العقد الأول من القرن العشرين حل هذا المشكل بإحداث مندوبيات مالية، إلا أن ذلك لم يغير من وضعية التعليم المادية أو المعنوية، مما اضطرها إلى تطبيق برنامج للتمدرس السريع سنة ١٩٠٨، الذي تمثل هدفه في

إنجاز(٦٠) حجرة دراسية جديدة كل سنة ، يتحمل فيها المرشدون أو الموجهون الجزائريون مسؤولية التأطير التربوي.[٣٨]

وتوضح هذه الإجراءات عدم قدرة السلطات الاستعمارية بالجزائر على النهوض بالمسألة التعليمية بسبب ضعف الاعتماد المالي المخصص لها بالموازاة مع ارتفاع عدد المتمدرسين بمدارسها في بلاد الجزائر. ولتدارك بؤس الميزانية المخصصة لهذا الشأن اعتمدت على جهاز المندوبيات المالية المحدثة التي اهتمت بترشيد وتدبير الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الشأن ، وذلك بتقليص مدة الدراسة وتبسيط البرامج التعليمية والاعتماد على أطر تلقت تكوينا استعجاليا ؛ لا يتطلب تكاليف مالية كبيرة ، لأن رواتب موظفيه تقل بكثير عن رواتب المتخرجين من المدارس العليا لتكوين المعلمين.[٣٩]

مهما كانت المجهودات المبذولة ، فإن مرحلة الجمهوريين بالجزائر فشلت هي الأخرى في برامجها وسياستها التعليمية ، إذ كان أول فشل يسجل عليها هو إخفاق تجربة مدرسة "كوربي" خلال سنة ١٩١٤ ، رغم أنها لم تؤثر على ارتفاع نسبة المتمدرسين الذين استمر عددهم في الارتفاع بنسبة ٥ % سنويا[٤٠]. ينم الارتفاع الذي سجلته الإحصائيات المدرسية بالجزائر عن رغبة الجزائريين في ولوج المدارس العصرية رغم التحفظات التي سُجلت عند بعض المسنين الذين اعتبروا المدرسة أداة لتنصير المجتمع الجزائري انطلاقًا من تجربة المدرسة الاستعمارية ؛ التي كانت بالفعل تحاول احتواء المجتمع الجزائري بكل ما أوتيت من قوة حسب ما تشهد به تجربتها في إنشاء مدارس التبشير المسيحي بمنطقة القبائل وبعض المحاولات المماثلة في مجموعة من المدن الجزائرية الأخرى ، إلا أنها دائما كانت معرضة للإخفاق والفشل ، بسبب انعدام تأطير إداري وسياسي رسين تحكمه نوايا سليمة ترغب فعلا في تعليم الجزائريين.

هكذا ؛ عانت التجربة الفرنسية بالجزائر في مجال التعليم حالة من التذبذب والفوضى تحكمت فيها بالدرجة الأولى ما بين ١٨٣٠ و ١٨٧٠ ، الإدارة العسكرية التي كان هَمُّها هو القضاء على المؤسسات التعليمية الدينية الإسلامية وتعويضها بمدارس أولية لكل الأطفال بدون تمييز عرقي وديني[٤١] ، وبمؤسسات تم تخصيص بعضها للتلاميذ الفرنسيين والإسرائيليين ، وأخرى للتلاميذ المسلمين ، انتهت بإغلاقها في سنة ١٨٨٠[٤٢] ودُمج تلاميذها في ثانوية الجزائر الفرنسية انسجامًا مع السياسة التي تبناها الجمهوريون الفرنسيون ببلاد الجزائر.

وقد ركزت هذه السياسة على إعادة فصل التعليم الخاص بالأهالي عن التعليم الخاص بالفرنسيين ، بإنشاء مدارس للجزائريين المسلمين وتطبيق قوانين التعليم الفرنسي طبقا لمرسوم ١٣ فبراير ١٨٨٣ ، ويعتبر ذلك في حد ذاته خطأً فادحًا سقط فيه المسئولون الفرنسيون الذين حاولوا تطبيق قوانين التعليم الفرنسي على المؤسسات التعليمية بالجزائر ، لأنه يستحيل على مشروع من هذا النوع أن ينمو ويتطور في بلد تختلف مكوناته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية عن مكونات الوسط الذي نشأ به.[٤٣] وإذا كانت مساعي السلطات الفرنسية تتجلى في محاولة النهوض بتعليم الجزائريين ، فإن أهداف المستوطنين تتجلى في محاولة إنتاج نخبة أهلية ذات ثقافة متواضعة لكن فرانكفونية لخدمة مصالحهم الاقتصادية.[٤٤]

من هذا المنطلق سيطر هاجس الاحتواء والإدماج على الفكر الاستعماري الفرنسي بالجزائر ، الذي عبر عنه" جول فيري" في خطبه المختلفة بالاستعمار المبرر بالمهمة الحضارية التي تعني عنده "حمل إلى المناطق المستعمرة بعض المبادئ الكبرى من الحضارة والمدنية التي تراكمت في المجتمعات الغربية ، كحقوق الإنسان والديموقراطية والتطور الصحي والاجتماعي ، والديني (المسيحية) ثم التعليم والتربية (...) ثم الاستيطان" ، كعملية اقتصادية مربحة تقوم على ثلاثة أسس هي:[٤٥]

- تشييد إمبراطورية استعمارية لتفادي أزمة التضخم بتصدير فائض الإنتاج إلى أسواق مستعمراتها.
- الاستفادة من المواد الأولية.
- استغلال يد عاملة أهلية غير مكلفة تسمح بتقليص مصاريف الإنتاج لفائدة المقاولات الفرنسية[٤٦].

لقد كانت قضية تعليم عامة الجزائريين جوهر المعارضة بين التيارين الأساسيين للإيديولوجية الاستعمارية الذي كان أحدهما يشجع تكوين نخبة فرنكفونية محدودة من الأهالي ، بينما كان التيار الآخر يرى في تعليم الجزائريين خطر على المعمرين.[٤٧] فانعكس هذا الصراع على نسبة التمدرس حيث لم تسجل الإحصائيات المدرسية في الطور الابتدائي سنة ١٨٩٠ سوى 1,73 % من مجموع الأطفال الجزائريين الذين هم في سن التمدرس أي ١٠٠٠٠ تلميذ ، وارتفعت هذه النسبة إلى 4,3 % سنة ١٩٠٠ ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 5,7% خلال سنة ١٩١٨ ثم إلى ٦% سنة ١٩٢٩[٤٨].

ثانيًا: التجربة الفرنسية بتونس في المجال التعليمي

١- أهمية التجربة الجزائرية في إفراز معالم السياسة التعليمية بتونس:

تعتبر التجربة الفرنسية في الجزائر الأساس والجوهر الذي ستؤسس عليه السياسة التعليمية بتونس ، والتي ساهم في بلورتها" جول فيري" عند تقلده منصب وزير التعليم العمومي بفرنسا ما بين ١٨٧٩ و١٨٨٣ إذ تبنى مبادئ أساسية في هذا المجال كمجانية وعلمانية التعليم ثم إجباريته في الطور الابتدائي ما بين ١٨٨١ و١٨٨٢ رغبة منه في ترسيخ دعائم الثقافة الفرنسية بشمال إفريقيا[٤٩] ، لكن مصير هذه السياسة كان هو الإخفاق ، لذلك فراكم مجهوداته ومتابعة عمله لتحقيق طموحاته الاستعمارية ، بإشرافه على إرساء نظام الحماية الفرنسية على تونس بتوقيع اتفاقية باردو ١١ ماي ١٨٨١ بتونس ، التي كانت السبب في سقوط البلاد التونسية تحت الحماية الفرنسية ، بل فتحت إمكانية التدخل الفرنسي بكل من الكونغو والنيجر ومدغشقر.[٥٠]

انطلاقًا من هذه التجربة ، أصبح جول فيري مهووسًا بمتابعة مساره السياسي حيث تبنى مقاييس اعتبرها أساسية لإصلاح التعليم العمومي وتوسيع طور التعليم الثانوي العمومي للبنات[٥١] ، بالعمل على تفادي بعض الأخطاء المرتكبة في الجزائر ، حسب ما يستخلص من رسالة وجهها إلى مدير التعليم بتونس آنذاك هذا نصها:" يجب عليكم أن تعملوا في تونس على تفادي ما قمنا به في الجزائر التي تركنا بها الجماهير المسلمة جاهلة ، ولم نقدم لها تعليما متطورا يتوافق ووسطها الاجتماعي ، فمن مصلحتنا ومصلحتهم أن نبحث عن السبل

الكفيلة بتنويرهم، لأن عَمَلا وإنجازًا من هذا القبيل سيمنحنا حظوظا كبيرة للتفاهم مع المتعلمين أكثر من الأميين، وعليهم الاقتناع بحسن نيتنا وعدم رغبتنا في الإساءة إلى مشاعرهم الدينية، لكنهم يجب أن يعلموا بأننا لن نقبل أن يكون تعليمهم مصدر عداء لقضيتنا وعملنا وينبغي أن يكون التعليم الملقن للشباب المسلم تطبيقيا ومهنيا"[٥٢].

فشرعت التجربة تأخذ مسارها الحقيقي بهيكلة النظام التعليمي بتونس، وفق متطلبات المرحلة الجديدة، بتعيين على رأس مديرية التعليم منذ سنة ١٨٨٣" لويس ماكويل" "Louis Machuel"، أستاذ اللغة العربية بالجزائر، من أجل دعم التأثير الفرنسي[٥٣] الذي كانت أرضيته جد مهيأة بتونس بعد انتشار مجموعة من المؤسسات التعليمية الفرنسية التي ناهز عددها حوالي ٢٤ مؤسسة، كان أغلبها تابعا للبعثات الكاثوليكية والبروتستانتية المقيمة بتونس، وثلاثة منها تابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية، بالإضافة إلى الثانوية الصديقية. وقد احتضنت هذه المؤسسات بمجملها حوالي ٣٥١٨ تلميذ منهم ١٧٥ مسلم[٥٤]، في الوقت الذي كانت المؤسسات التعليمية الدينية الإسلامية تحتضن كمًّا هائلا من الأطفال وصل عددهم أكثر من ٢٥٠٠٠ تلميذ يتابعون دروسهم الدينية تحت إشراف المؤدب أو الفقيه[٥٥].

وانسجامًا مع متطلبات السياسة التعليمية الفرنسية بتونس، ضمت سلطات الحماية منذ سنة ١٨٩٠ بعض هذه الكتاتيب للمدارس الفرنسية لجلب التونسيين إلى المؤسسات العصرية التي تم إنشاؤها لفائدتهم، بهدف خلق نوع من التقارب بين العنصرين الفرنسي والتونسي وإخضاعهم للأمر الواقع[٥٦]. وقد راعت في ذلك سلطات الحماية الفرنسية بتونس عدم المساس بالصرح الجامعي الذي بناه التونسيون بعناية كبيرة، بل العمل على مساعدتهم للنهوض به، وبالخصوص ما يتعلق بتحسين مستوى الدراسات[٥٦]، لكن بارتباط جذري بالتعليم الفرنسي لغة ومضمونًا حيث جعلت منه سلطات الحماية الفرنسية ضرورة أولية في كل المدارس العمومية والخاصة باستثناء الكتاتيب.

هكذا؛ شرعت سلطات الحماية الفرنسية في فرنسة تعليم التونسيين بإحلال اللغة الفرنسية محل لغتهم القومية، باعتبارها لغة الحضارة والمدنية والأفكار الجديدة والمثل العليا، وأصبح تعليم اللغة العربية مثل اللغات الأجنبية اختياريا بالنسبة للمدارس العمومية.[٥٧]

وقد توجه الاهتمام بالدرجة الأولى نحو تطوير التعليم الابتدائي ليكون أساسا للتعليم المهني الفلاحي والتجاري والصناعي فيما بعد، بعد توفير الشروط الضرورية لذلك والمتمثلة في السماح لأكبر عدد ممكن من التلاميذ بتلقي المبادئ الضرورية والأولية في المرحلة الابتدائية من أجل تكوين عمالاً وفلاحين وتجارًا، لكن مع الاحتفاظ للشعب التونسي بتراثه وبتقاليده التي لا تتغير لتفادي تدميرها بالقوة كما وقع في الجزائر[٥٨]. فانسجامًا مع هذا الطرح، اتُخذت مجموعة من الإجراءات الإدارية، تم تعيين على إثرها مفتشا للدراسات العربية، تم اختياره من بين قدماء أساتذة الجامع الكبير بمدينة تونس، حُددت مهمته في التنسيق بين مدير التعليم العمومي والأساتذة المسلمين، من أجل إحاطة علم المدير العام بطبيعة الدروس الملقاة بمختلف المساجد والمدارس، وعدد الطلبة المتمدرسين بها، ومستوياتهم التعليمية ثم الأوساط التي ينحدرون منها[٥٩]، مما جعل هذه المساعي بادرة لمحاولة تجاوز الأخطاء التي ارتكبت بالجزائر، بسبب غياب إجراءات من هذا القبيل خلال المرحلة الجزائرية التي أتت فيها السلطات الاستعمارية على الأخضر واليابس، إذ حطمت بشكل كبير جميع المؤسسات التقليدية، التي اعتبرتها السلطات الاستعمارية مراكز للتعصب، فقامت بتدميرها دون أن تحسب عواقب ذلك الإجراء، الذي لم يكن يتلاءم مع شعب متحضر، في الوقت الذي كان من المفروض عليها أن تعمل على تحسينها واستمالة مدرسيها والاقتصار على حذف المدارس التي تشوش على نجاحها[٦٠].

لقد ساعد انتباه سلطات الحماية بتونس إلى ذلك الواقع في بلورة خطواتها الموالية التي حددت شروط الالتحاق بمهنة المؤدب في الكتاتيب القرآنية بنظام المباراة فأُنشأت على إثر ذلك المدرسة التأديبية خلال سنة ١٨٩٤، ليتابع بها الناجحون برنامجًا دراسيًا متنوعًا، يتضمن دروسًا في اللغة الفرنسية والقرآن والنحو العربي والفقه وفن الخط العربي والأدب، ثم تاريخ تونس وجغرافيتها[٦١].

٢- نتائج السياسة التعليمية بتونس:

رغم الاحتياطات التي اتخذتها سلطات الحماية في تونس فإن التردد والتحفظ على ولوج المدرسة العصرية التي أنشأتها بهذا البلد ظل قائمًا، بالرغم من المساعي والمحاولات الرامية لتحديث التعليم التقليدي، حيث استمر الجامع الكبير محتفظا بتنظيمه وبرامجه الدراسية، ولم يتجاوز عدد التلاميذ المسلمين المسجلين بالمؤسسات التعليمية العصرية ما بين ١٨٩٢ و١٨٩٣ حوالي ٣٥٢٠ تلميذًا من بينهم ١٩ تلميذة في المدارس العمومية والخاصة، في الوقت الذي بلغ عدد التلاميذ اليهود خلال نفس الموسم نسبة مهمة حُددت في ٢٣٨٢ تلميذ يهودي و٢٩١٨ تلميذة يهودية[٦٢]، وهذا ما يوضح خلل توازن النظام التعليمي بتونس، إذ سجلت أعداد التلاميذ المسلمين بمدارس الحماية تضاربا في تطورها، لأنها لم تتجاوز ١٧٥ تلميذا خلال سنة ١٨٨٣، ثم ٧٣٨ تلميذا سنة ١٨٨٥ (منهم ستة بنات) و٤١٣١ تلميذًا (منهم ٣١ تلميذة مسلمة) خلال سنة ١٨٩٨ على ما مجموعه ١٦٢٤١ طفل في سن التمدرس[٦٣]، لكن سرعان ما سيتراجع عددهم بشكل مستمر إلى حدود سنة ١٩٠٣ حيث بلغ ٢٩٧٩ تلميذا فقط منهم ٥٢ تلميذة على ما مجموعه ١٩٦٧٤ تلميذ[٦٤].

لم تتمكن سلطات الحماية الفرنسية بتونس من تحقيق التوازن بين المسلمين واليهود والأوربيين في سياستها التعليمية، لأنها أعطت الأولوية لأبناء الأوربيين على حساب التونسيين. وانصب اهتمامها بشكل الكبير على المراكز الحضرية الكبرى، الأمر الذي نجم عنه تهميش البوادي والمراكز القروية، بل تم إغلاق بعض المدارس الفرنسية العربية التي كان تلاميذها تونسيون فقط، لتفادي مصاريف اعتبرتها سلطات الحماية بتونس لا طائل منها، فعوضت هذه الأخيرة بفتح أخرى بالمناطق التي يتواجد بها الأجانب والعناصر التونسية التي تم استقطابها من أجل تكريس التبعية وخلق نوع من الاندماج الثقافي بين التونسيين المسلمين و الأوربيين المقيمين بتونس[٦٥].

وهذا ما جعل سلطات الحماية تسقط في نفس ما سقطت فيه بالجزائر، حيث أصبح التعليم الخاص بالتونسيين مهددا، رغم أنه لم يكن بنفس الحدة التي شهدتها بلاد الجزائر، لأن التونسي مهما كانت درجة ارتباطه بدينه فإنه تكيف بسهولة مع متطلبات الحياة، بحيث أنه لم يكن يخشى مخالطة الأوربيين، وتعلم لغتهم، لأن التونسيين تحدوهم الرغبة في التعلم، ولا يهمهم أن يتلقوا ذلك على يد الأجانب[٦٦].

ورغبة في تطوير وتحديث التجربة الرائدة للمدرسة الصديقية، عملت سلطات الحماية الفرنسية في تونس على إدماجها ضمن هياكل تعليمها حيث حولت هذه المؤسسة إلى معهد فرنسي لتكوين النخب التونسية، ففرضت عليها اللغة الفرنسية كلغة للتعليم وكقاعدة أساسية لكل المواد المدرسة عوض اللغة العربية، إلا أن تخوفاتها من انقلاب الوضع ضدها، جعلها تتجه نحو تأسيس ستة معاهد ابتدائية عربية فرنسية لمنافسة المدرسة الصديقية، حتى تفقد هذه الأخيرة شهرتها وإشعاعها المرتبط بتعليمها الثانوي الطموح وتتحول إلى مؤسسة وضيعة ترعى هياكل تعليم عربي فرنسي منقوص، إلا أن ما سيزيد وضعها أزمة هو تفكير سلطات الحماية الفرنسية في ضمها إلى معهد "سان شارل" "Saint-louis" حينما تخلت عنه البعثة الكاثوليكية وأصبح تحت مسؤولية إدارة التعليم العمومي. لكن فشل هذه المحاولة جعل المدرسة الصديقية تتحول إلى معهد ثانوي عربي فرنسي ابتداء من ١٨٧٥ لتكوين مترجمي وموظفي إدارة الحماية الفرنسية بتونس[٦٧]، فاستقبل المعهد حوالي (١٠٥) تلميذًا سنويًا يتلقون تكوينا سطرته فرنسا، لتذهب بمشاريعه الطموحة كمؤسسة تدرس متطلبات نهضة الأمة الإسلامية[٦٨].

خلاصـــــة

لا تعتبر التجربتان اللتان عاشتهما فرنسا في مجال التعليم بكل من الجزائر وتونس، سوى محاولتين محتشمتين لإصلاح الوضع التعليمي الذي جعلته صرحًا لتمرير سياستها الاستعمارية بالجزائر، وتنفيذ مخططاتها الاستغلالية بتونس، وذلك بالعمل على تكوين نخبة من المتعاونين والوسطاء الذين لولاهم لما تمكنت إدارة الاستعمار والحماية من الاستقرار بكل شمال إفريقيا، فالخطابات والدعايات التي نشرتها الأدبيات الفرنسية، سواء تلك التي أُلقيت في المناسبات الفرنسية الرسمية أو تلك التي وجهت إلى وزارة الخارجية، كانت بعيدة كل البعد عما تقوم به السلطات الممثلة لفرنسا بشمال إفريقيا، لذلك فالتجربة الفرنسية بالجزائر وتونس لم تخرج عن المعتاد، بل هي تكريس لوضع عاشته فرنسا في أول الأمر بالجزائر وارتكبت خلاله أخطاء فادحة، شردت بسببها فئات من المجتمع الجزائري، وحاولت القضاء على هوية الجزائريين بسبب سياسة الاحتواء والإدماج التي رفع شعارها العسكريون في أول الأمر والسياسيون فيما بعد، ثم المستوطنون الذين كانت رغبتهم وهدفهم من المؤسسات التعليمية هو تكوين فئة من العمال، للعمل في ضيعاتهم واستغلالياتهم الزراعية وبمعاملهم التي كانت في أمس الحاجة إلى عمال من هذا الصنف.

أما فيما يخص التجربة التونسية، فقد أخذت هي الأخرى نفس المسار والاتجاه، بحيث أنها لم تتمكن من تجاوز ما ارتُكِب من أخطاء بالجزائر، فنجم عن ذلك تهميش التونسيين والاهتمام بأبناء الأوربيين، بالتركيز على المراكز الحضرية الكبيرة التي عاشت بها أغلبية الجالية الأوربية، التي تجاوزت مطالبها الحد الأقصى بمطالبة سلطات الحماية خلال سنة ١٩٠٨ بحذف التعليم الابتدائي الأهلي، وتوظيف اعتماداته المالية في تطوير التعليم الفلاحي التطبيقي الذي سيتولى الإشراف عليه المرشدون الفرنسيون. فكانت النتيجة الأساسية لهذه الإجراءات، استياء فئة من الشباب التونسي المتخرج من مختلف مؤسسات التعليم التي أهلتهم للخوض في هذا الشأن، ارتباطًا بحركة النهضة والتطورات التي عرفها المشرق العربي في المرحلة، حيث تمكن هؤلاء الشباب من صياغة برنامج إصلاحي خلال سنة ١٩٠٧ تقدموا به لإصلاح التعليم التونسي من خلال تطبيق برامج التعليم الابتدائي المعتمدة في فرنسا، مع التأكيد على ضرورة فتح المجال للغة العربية.

لقد كان غياب دراسة سوسيولوجية مسبقة لكل من البلاد الجزائرية والتونسية من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها سلطات الاستعمار والحماية الفرنسية بهذين البلدين، فكانت تجربتها نوع من المجازفة والمغامرة، نجم عنها تعثر النظام التعليمي الفرنسي بكل من الجزائر وتونس، بحيث أنه كان يدور حول محور الإلحاق والإدماج، ثم التبعية لسيادة الدولة الفرنسية بدون منازع، لأن همها لم يكن هو تثقيف المجتمع الجزائري والمجتمع التونسي بل كان هدفها هو تكوين نخبة من المتعاونين مع السلطات الفرنسية لتيسير عملها وإقامتها في ظروف ملائمة طبقا لتوجيهات رسمية كان أساسها فرض لغة وحيدة هي الفرنسية وتطبيق مبدأ العلمانية في المؤسسات التعليمية وتطوير المدارس المختلطة ومنح مكانة لدراسة اللغة العربية والحضارة الإسلامية، إلا أن ذلك لم يجنبها فصل المؤسسات التعليمية الثانوية، حيث كانت مدارس فرنسية وإسرائيلية من جهة، ومدارس إسلامية من جهة أخرى، تعبر عن انتقائية المؤسسات التعليمية، وتمييزها بين مختلف المكونات السكانية والدينية للشعبين الجزائري والتونسي.

الهوامش:

1 -Delassus (A.), Métropole et colonie, la conquête morale des indigène, Alger 1913, p.25.

2- Ibid., pp. 25-26.

٣ - كان العمل الوحيد الذي أُنجز حول الجزائر قبل تأسيس لجنة شمال إفريقيا للبحث حول الجزائر، هو عمل القنصل الأمريكي ويليام شالر حول: لكننا لم نتمكن من الاطلاع عليه.

: -«Esquisse de l'Etat d'Alger du Consul Général Américain W. Shaler», publié en Anglais en 1826 et Traduit en Français 1830, « Les voyages dans la Régence de Peyssonel et des Fontaines, La Reconnaissances du capitaine Boutin en 1908». Aperçu Historique, statistique et topographique», Imprimé 1830 à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique.

4 -Yves (G) «Commission d'Afrique, 7 Juillet –12 Décembre 1833», Acte du 14 ème Congrès des Orientalistes Alger, 1905, p.547.

5- Ibidem.

6 -Lucas (Ph.) et Vatin (J.C.), L'Algérie des anthropologues, Maspéro Paris, 1979, p.11.

7 - Vermeren (P.), Ecole, Elite et Pouvoir, Ed. Alizés Rabat, Février 2002, p.8.

8 - Service des affaires indigènes du Maroc, Saulay(Jean), Histoire des Goums Marocains, La Koumia, Paris ,1985 , T.III, p. 57.

9- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p.140.

10- Ibid., p.142.

11 -Ibid., p.140.

١٢ - شاطر (خليفة)، الاستعمار الفرنسي والثقافة العربية بشمال إفريقيا، معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب للنشر القاهرة، ١٩٧٧، ص.٣٨٨.

13 -Agéron (Ch.R.), Politiques Coloniales au Maghreb, Collection Hier, 1er Ed. Presse Universitaire de France Paris, 1972, p. 183.

14 - Dellassus (A.), Op. cit., p. 16.

15- Ibidem

16 - شاطر (خليفة)، مرجع سابق ، ص ٣٩٠.
17-Paye (L.), Introduction Op. cit., p.142.
18 - شاطر (خليفة)، مرجع سابق ، ص.390 .
19 - نفسه.
20- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p. 142.
21- Dellassus (A.),Op. cit., p. 28.
22- Paye (L.), Introduction... Op. cit., p.142.
23- Dellassus (A.), Op. Cit., p. 29.
24- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p. 142.
25- Bel (Alfred), « L'enseignement des indigènes musulmans dans les écoles qui leurs sont spéciales», Compte-Rendu du Congrès de l'Afrique du nord de 1908, T.II, p. 215.
26 - Paye (L.), Introduction...Op. cit., p. 143.
27- Vermeren (P.), Op. cit., p. 8.
28- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p. 146.
29- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p. 146.
٣٠- يمتد حكم الجمهورية الثالثة ما بين ١٩٠٦ و١٩٤٠ وقد تعاقب على الحكم خلالها أرمون فالبير Armand Falbert (١٩٠٦-١٩١٣) و بول دي شانيل Paul de channel ١٩٢٠ و ألكسندر ميران Alexander Meyrin (١٩٢٠-١٩٢٤) وجاستون دوميرك (١٩٢٤-١٩٣١) وبول دومي Paul Dumey (١٩٣١-١٩٣٢) ثم ألبير لوبران(١٩٣٢-١٩٤٠): أنظر في هذا الصدد المعجم الفرنسي الصغير Petit Robert.
31- Paye (L.), Introduction... Op. cit., pp. 147-148.
32- Marty (Paul), Le Maroc ....Op. cit., p.115.
33- Paye (L.), Introduction... Op. cit., p.148.
34- Ibid, p. 149.
٣٥- مهساس(أحمد)، "التعليم والثقافة بالجزائر خلال العهد الاستعماري"، ضمن كتاب: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال ، الجزائر ، ٥ جويلية ٢٠٠٢ ، ص.٤٠١. صفحات المقال ٣٩٥-٤١٩.
36- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p.14.٩
٣٧- مهساس(أحمد)، "التعليم والثقافة..." ، م. س. ، ص.٤٠١.
38- Ganiage (J.), Les Affaires d'Afrique du Nord de 1930 à 1958, Ed. C.U.D., Paris, 1972, p. 13.
39- Paye (L.), Introduction...Op. cit., p. 151.
40- Ganiage (J.), Op.cit., p.13
- انظر كذلك اليزيدي (محمد)، التعليم بالمغرب على عهد الحماية ، مدينة فاس نموذجا ١٩١٢-١٩٥٦ ، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس ، السنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ج.١ ، ص. ٢٨.
41- Delassus (A.), Op. cit., p. 32.
42- Marty (R.), Op. cit., p. 117.
43- Delassus (A.), Op. cit., p.16.
44- Vermeren (P.), Op. cit., p.8.
45- Saverese (Eric), «Ecole et pouvoir colonial, Retour sur la légitimation de la colonisation», www. La-Science-politique. Com/revue/revue2/ papier. Htm, p.2.
46- Ibidem.
٤٧- مهساس(أحمد)، "التعليم والثقافة..." ، م. س. ، ص.٤٠١.
٤٨- نفسه ، ص. نفسها.
49-Biographie Jules Ferry (1832-1893), http: //perso. Wanadoo.Fr/ ant-cddp.calmecy/Lexik/julesFerry.htm.
"Ferry, Jules", Encyclopédie Microsoft (R) Encarta (R) 98. (C) 1993 - 1997 Microsoft corporation.
50- "Jules Ferry (1832-1893): un Militant de la République", http://www2.ac-Toulouse.Fr / éco-Jules-Ferry-Leguevin/biographie.htm , pp.2-3.
51-*Biographie Jules Ferry* (1832-1893) ,...Op. cit., p.1.
52-Paye (L.), Introduction...Op. cit. , p.153, marge (1)
53-Ibid, p.p. 152-153.
54-Ibid., p.153, marge (1)
55- Ganiage (J.), Op. cit., p.38
٥٦ - شاطر (خليفة)، مرجع سابق ، ص. ٣٩٩.
57 -Paye (L), Introduction...Op.cit. , p.159.
٥٧- شاطر(خليفة)، مرجع سابق ، ص. ٣٩٩
59 -Paye (L.), Introduction... Op. cit., p. 159.
60-Lasram (Mohamed), «L'enseignement supérieur musulman à la mosquée de l'Olivier ou grande Mosqué de Tunis», Compte-Rendu du Congrès de l'Afrique du Nord, 1908, T. II , p.159
61-Paye (L.), Introduction...Op.cit., p.155.
62-Kheirllah (Ben Mustapha), " L'enseignement primaire des indigènes en Tunisie", Compte-Rendu... Op. cit., pp. 54-55.
63-Paye (L.), Introduction... Op. cit., p. 159. (Marge 4).
64 - Paye (L.), Op. cit., p.159. (marge 4).
65-Ibidem.
66- Paye (L.), Op. cit., p.161 (Marge1)
67- Ibid., p. 153-154.
68-Vermeren (P.), Op. cit., p. 48.
- هناك تباين بين الإحصائيات التي يقدمها فيرميران ولوسيان باي في أطروحته حول عدد الملتحقين بالثانوية الصديقية سنة ١٨٧٥ ، حيث يعطي باي رقما يصل إلى ١٥٠ تلميذ عوض ١٠٥ التي يقدمها فيرميران في عملة الذي سبقت الإشارة إليه ، انظر في هذا الصدد أطروحة باي ، ص١٥٥.

الدكتور لحسن أوريي في سطور:

شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب المعاصر (دورة يونيو ٢٠٠٤) - شهادة استكمال الدروس في التاريخ المعاصر (دورة أكتوبر ١٩٩٧) - شهادة الإجازة شعبة التاريخ (دورة يونيو ١٩٩٢) - شهادة الباكالوريا شعبة الآداب العصرية المزدوجة (دورة يونيو ١٩٨٨). عضو بالجمعية المغربية للبحث التاريخي. عضو بوحدة البحث في الدراسات الإستراتيجية بكلية الآداب سايس فاس. عضو بمختبر الأرشيف والدراسات والأبحاث المتوسطية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس. عضو بفريق بحث بروطاس الذي يشتغل على ترتيب وصيانة أرشيف بلدية فاس أكدال منذ ثلاث سنوات (مدة إنجاز المشروع ٣ سنوات ٢٠٠٤- ٢٠٠٧). عضو مختبر الدراسات الحضرية فريق بحث حول الطوبونيميا وأسماء الأعلام . رئيس التجمع الجهوي للمنظمات غير الحكومية بجهة فاس- بولمان. نائب رئيس جمعية تاودا للثقافة والتنمية بصفرو. رئيس جمعية تامونت للثقافة والتنمية بتازوطة.